

مبادئ تساوي الدول في السيادة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحض على الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، واحترام الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقضاء التام على الاستعمار والفصل العنصري وجميع الأشكال الأخرى للعنصرية والتمييز العنصري، والعدوان والاحتلال، واحترام حقوق الإنسان، عوامل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وتوفر الأساس للسلم والأمن الدوليين،

وإذ ترحب بالتغيرات الإيجابية الأخيرة في النظام الدولي، التي تميزت بانتهاء الحرب الباردة وتخفيف حالات التوتر على الصعيد العالمي بزوغ روح جديدة تحكم العلاقات الدولية،

وإذ ترحب أيضاً، في هذا السياق، بأن عدداً من المنازعات والصراعات تأخذ سبيلها إلى الحل عن طريق المفاوضات في جو من التفاهم والتعاون،

وإذ ترحب كذلك بالحوار الواسع النطاق الجاري بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بما له من آثار إيجابية على التطورات العالمية، وإذ تعرب عن أملها في استمرار وتوسيع هذه العملية بهدف زيادة تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون على الصعيد الدولي،

وإذ تعرب عن أملها في أن تستمر الاتجاهات الإيجابية التي بدأت في أوروبا، حيث يجري بناء نظام جديد للأمن والتعاون من خلال عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأن تشجع اتجاهات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم،

وإذ تعرب في الوقت ذاته عن شديد قلقها إزاء استمرار المنازعات والمشاكل والأخطار الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين وعن تأييدها لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي وعادل ليؤثر التآزر في العالم، بما في ذلك تحقيق مزيد من فض الاشتباك على الصعيد العسكري،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز الأمن الدولي عن طريق نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي الذي يفضي إلى التخلص من جميع الأسلحة النووية، وفرض قيود على تصنيع سباق التسلح كَيْفًا وكَمًا،

وإذ تشدد أيضاً على الأهمية المتزايدة للصلة بين نزع السلاح والتنمية في العلاقات الدولية الراهنة،

وإذ ترى أنه لا يمكن أن يقوم سلم وأمن مستقران ودائمان في العالم بدون حل المشاكل الاقتصادية الجسيمة، وخاصة احتياجات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية،

وإذ ترى أيضاً في هذا السياق أن الحالة الاقتصادية في البلدان النامية قد تدهورت تدهوراً هائلاً، مما يزيد من اتساع

والسلامة الإقليمية لجميع البلدان والشعوب في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتقيّد التام بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة؛

٩ - تحث جميع الدول على التعاون مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على تكتيف التعاون بأشكاله القائمة في مختلف الميادين، بغية تخفيف حدة التوتر وتعزيز السلم والأمن وكفالة الاستقرار والرفاه ودعم العمليات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية والتنمية في بلدان المنطقة وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق؛

١٠ - تشجع الجهود الرامية إلى إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وإلى تعزيز تحقيق نمو دائم في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولاسيما الدول النامية في المنطقة، التي تبذل جهوداً متواصلة من أجل التكتيف وتقديم تضحيات في ظل بيئة لاتزال غير مواتية؛

١١ - تدعو الأمين العام إلى مواصلة إيلاء الاهتمام الوثيق لمسألة السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وإلى تقديم المشورة والمساعدة إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود المتضافرة التي تبذلها لتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة، إذا طلب إليه ذلك؛

١٢ - تدعو جميع الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الإقليمية والتجمعات دون الإقليمية ذات الصلة، إلى أن توافي الأمين العام بأفكار واقتراحات محددة بشأن هذه المسألة وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون «تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط».

#### الجلسة العامة ٦٦

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٨٠/٤٥ - استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك أن المرحلة الراهنة من تطور البشرية مرحلة متميزة بما فيها من تغيرات تكنولوجية واقتصادية وسياسية، مما يجعل التقدم الشامل ممكناً تجاه بناء عالم أكثر سلماً وأمناً وعدالة وإنصافاً وديمقراطية وإنسانية،

وإذ تؤكد أن نزع السلاح، وتخفيف التوتر الدولي، واحترام القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة

٦ - تشدد على الحاجة إلى زيادة تقوية دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن وتعزيز الاحترام للقانون الدولي ، وكذلك في التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعيين لخير البشرية ؛

٧ - تحبب بالمشاركة النشطة لمجلس الأمن في الآونة الأخيرة ، متابعة منه لتأدية مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين ، وتعرب عن الأمل في أن يواصل مسيرته بهذه الروح للتصدي للتهديدات الأخرى التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ؛

٨ - تحث جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، على اتخاذ خطوات فورية جديدة تهدف إلى تعزيز نظام الأمن الجماعي واستخدامه استخداماً فعالاً على النحو الذي يتوخاه الميثاق ، وكذلك إلى وقف سباق التسلح بصورة فعّالة بغية تحقيق نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعّالة ، وتنفيذ التوصيات والقرارات التي تشتمل عليها الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة<sup>(١٥)</sup> ؛

٩ - تؤكد أن تواصل نمو وتنمية الاقتصاد العالمي ، وخاصة اقتصاد البلدان النامية ، وحل مشاكلها الاقتصادية ، شرط مسبق أساسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين ؛

١٠ - تشدد على ضرورة تنمية الاقتصاد العالمي تنمية متوازنة وتصحيح اختلال التوازن وانعدام المساواة الحاليين في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بوسائل منها أن تستند إدارة الاقتصاد العالمي إلى قاعدة أكثر اتساعاً تعكس مصالح جميع البلدان ؛

١١ - ترى أن احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جميع الجوانب وتقوية السلم والأمن الدوليين يدعم كل منهما الآخر بصورة متبادلة ؛

١٢ - تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب الرازحة تحت نير السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو نظم الحكم العنصرية وحققها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

١٣ - تؤكد من جديد أيضاً مسؤولية الأمم المتحدة بشأن مسألة إزالة نظام الفصل العنصري وتدعو إلى التنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الأفريقي<sup>(١٠٢)</sup> ، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ؛

١٤ - تؤكد من جديد كذلك أن إقامة العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي تمثل ضرورة حتمية وتؤكد إيمانها بأن الأمم المتحدة توفر أفضل إطار لتعزيز هذا الهدف ؛

الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ،

وإذ ترى كذلك أن حماية البيئة قد برزت كشغل عالمي رئيسي ، مؤكدة بصورة بالغة الترابط المتزايد بين أجزاء العالم ، الأمر الذي يستدعي اتخاذ تدابير تعاونية عاجلة تكفل وجود تنمية قابلة للإدامة وسليمة من الوجهة البيئية ،

وإذ تشدد على أن تعزيز الحرية وحقوق الإنسان هو أحد الأهداف الأساسية للمجتمع العالمي ،

وإذ يساورها بالغ القلق من استمرار ممارسة العنصرية والتمييز القائمين على اللون أو المعتقد أو الأصل الإثني أو الثقافة أو أسلوب الحياة ،

وإذ تؤكد بشدة أن الفصل العنصري هو شكل خاص وبغيض من أشكال العنصرية المؤسسية ، كانت الأمم المتحدة محقة في إدانته بوصفه جريمة ضد الإنسانية ،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة هي الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية وحل المشاكل الدولية وأن أجهزتها الرئيسية ، وخاصة مجلس الأمن ، مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما تعزيزاً فعالاً ،

١ - تؤكد من جديد استمرار صحة الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي<sup>(١٠١)</sup> ، وتطلب إلى جميع الدول المساهمة بصورة فعّالة في تنفيذه ؛

٢ - تؤكد أيضاً من جديد أنه يجب على جميع الدول أن تفي بدقة ، في علاقاتها الدولية ، بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة ؛

٣ - تؤكد أن السلم وتحقيق نزع السلاح وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ستظل المهمة الأولى والرئيسية للمجتمع الدولي إلى أن يقام سلم عالمي دائم ومستقر مستند إلى بنية للأمن الدولي شاملة وباقية وقابلة للتنفيذ بسهولة ؛

٤ - تطلب إلى جميع الدول الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعن التدخل بجميع أشكاله والعدوان والاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو تدابير القسر السياسي والاقتصادي التي تنتهك سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية واستقلالها وأمنها ، فضلاً عن السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية ؛

٥ - تطلب أيضاً إلى جميع الدول السعي ، من خلال استخدام الوسائل المنصوص عليها في الميثاق ، إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وإلى إزالة بؤر التوتر والتوتر ، التي تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين ؛

وإذ تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام (١٠٣)،

١ - تسلّم بها للإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام من أثر على الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وزيادة الوعي العام بأهميتها بالنسبة لمستقبل الدول؛

٢ - تشني على جميع الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات المعنية في منظومتها والمنظمات الدولية الأخرى وكذلك المنظمات الوطنية - الحكومية منها وغير الحكومية - مساهماتها القيّمة في تنفيذ مبادئ وأهداف الإعلان؛

٣ - تدعو جميع الدول إلى أن تسترشد في أنشطتها بالمبادئ الواردة في الإعلان والتي تستهدف إقامة سلم عادل ودائم من أجل الأجيال الحاضرة والقادمة وصيانته وتعزيزه؛

٤ - تناشد جميع الدول مواصلة الاستفادة من إمكانيات الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين والثقة والتفاهم، فضلاً عن التعاون ذي النفع المتبادل فيما بين الدول بما يحقق المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء.

الجلسة العامة ٦٦

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

. A/45/575 (١٠٣)

١٥ - تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بصدد مسألة تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، وخاصة في ضوء التطورات الأخيرة في ميدان الأمن والتعاون الدوليين، وتطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين يستند إلى الإجابات الواردة؛

١٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ».

الجلسة العامة ٦٦

١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٨١/٤٥ - تنفيذ الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك الرغبة العارمة في المحافظة على الظروف السلمية والأمنة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول،

وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بإعداد المجتمعات للعيش في سلام، السوار في قرارها ٧٣/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨،